ISSN 1111-5149 /E.ISSN 2430-2588

أزمة الكساد التضخمي في الدول الصناعية:
الأسباب والحلول من منظور الاقتصاد السياسي

The crisis of the stagflation in industrialized countries:
Causes and solutions from the perspective of political economy.

ميلود بوعبيد[1]، جامعة باتنة 1 miloud.bouabid@univ-batna.dz

جمال جعيل، جامعة باتنة1 djamel.djail@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 10-05-2019 تاريخ المراجعة: 05-06-2019 تاريخ القبول: 06-06-2019

ملخّص:

تهدف هذه الدراسة الموسومة بـ "أزمة الكساد التضخمي في الدول الصناعية: الأسباب والحلول من منظور الاقتصاد السياسي" إلى تحليل وشرح ظاهرة الكساد التضخمي في الاقتصاد العالمي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وكذلك إبراز المدارس الاقتصادية التي انبثقت بعد الأزمة .وفي هذا السياق، تركز هذه الدراسة، أولا، على تحليل الإطار النظري للكساد التضخمي. ثانيا، تناقش هذه الدراسة ملامح الكساد التضخمي في اقتصاديات الدول المتقدمة. كما تحاول هذه الدارسة تحديد أهم العوامل المفسرة لأزمة الكساد التضخمي في الدول الصناعية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. وفي الختام، تتناول هذه الورقة البحثية شرح وتفسير ظاهرة الكساد التضخمي من قبل مختلف المدارس الاقتصادية. وخلصت هذه الدراسة إلى أن ظاهرة الكساد التضخمي كانت نقطة خلاف بين العديد من المدارس الاقتصادية ، وأدت إلى ثورة فكرية اقتصادية تتجلى في ظهور مدارس اقتصادية جديدة في الاقتصاد الكلي على غرار المدرسة النقدية ومدرسة اقتصاديات جانب العرض.

الكلمات المفتاحية :الكساد التضخمي، منحنى فيلبس، الأزمات الاقتصادية.

Abstract:

This study entitled «The Crisis of Stagflation in the Industrial Countries in the 1970s and 1980s: Causes and Solutions from the Perspective of Political Economy» aims to explain and analyse the phenomenon of stagflation in the world economy in the 1970s and 1980s. It also attempts to explore the various economic schools that emerged after the crisis. In this context, firstly, the study focuses on presenting the theoretical framework of the stagflation. Secondly, it discusses the features of the phenomenon of stagflation in the economies of the developed countries. Thirdly, it presents the most dominant factors behind the phenomenon of stagflation in the industrial countries in the 1970s and 1980s. Finally, this paper presents the analysis and explains the phenomenon of stagflation in the various schools of economics. The study concluded that the stagflation was a point of contention among many economic schools, and led to an economic intellectual revolution manifested in the emergence of new macroeconomic schools such as the Monetarism and the school of Supply-Side Economics.

Keywords: Stagflation; Phillips curve; Economic crisis.

1. المؤلف المرسل

مقدّمة

شهدت حقبة السبعينيات من القرن الماضي ظاهرة اقتصادية جديدة تتمثل في الكساد التضخمي، ويمكن القول أن هذه الظاهرة حيّرت الاقتصاديين وعلى رأسهم "كينـز"، نظرا لاجتماع الكساد والتضخم معا، وللاعتقاد السائد أن هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم.

ومن المعروف أنه في حالات الكساد الاقتصادي غالبا ما تكون الأسعار منخفضة بسبب تفوق العرض على الطلب، إلا أن ما ميّز اقتصاديات بعض الدول الصناعية في تلك الفترة هو الارتفاع الحاد في الأسعار.

لم يستطع التحليل الكينزي أن يقدم تفسيرات مقنعة لأزمة الكساد التضخمي، ولم يجد الحل الناجع لها، لأن تطبيق نظريته المشهورة – نظرية الطلب – كان له الأثر السلبي على اقتصاديات الدول، نظرا لظهور تشوهات هيكلية مثل ارتفاع معدل التضخم، وزيادة الواردات. وفي مقابل ذلك ظهرت أفكار ومدارس اقتصادية جديدة لتفسير ومعالجة الأزمة، ولعل أبرزها المدرسة النقدية ومدرسة اقتصاديات جانب العرض التي ساهمت إلى حد بعيد في احتواء الأزمة. وبرز الاقتصادي الأمريكي "فريدمان" الذي انتقد المدرسة الكنزية من خلال نظرية العرض.

مشكلة الدراسة

في ضوء ما سبق، تكمن مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ماهو موقع الكساد التضخمي في النظرية الاقتصادية؟

أهمية الدراسة

إن ظاهرة الكساد التضخمي وما تتضمنه من خلافات واسعة على المستوى الأكاديمي من حيث مسبباتها، وما تطرحه من أعباء من حيث الآثار السلبية المترتبة عليها، هي في الواقع تستحق المزيد من البحث بهدف الوصول إلى صيغة محددة حول مسبباتها وبالتالي كيفية علاجها.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في النقاط التالية:

- التعرف على ظاهرة الكساد التضخمي؛

- إبراز أهم العوامل المفسرة لأزمة الكساد التضخمي في الدول الصناعية؛
- تسليط الضوء على الاجتهادات العلمية لتفسير الظاهرة؛
- استكشاف بعض مدارس الاقتصاد الكلي التي برزت بعد الأزمة.

منهج الدراسة

لمعالجة الإشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحليل أبعاد المشكلة البحثية، وذلك في ضوء موقعها من النظرية الاقتصادية بغرض التأصيل العلمي لظاهرة الكساد التضخمي.

هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى خمسة محاور، هي:

- الكساد التضخمي: مفاهيم أساسية؛
- ملامح ظاهرة الكساد التضخمي في اقتصادات الدول المتقدمة؛
- الأسباب المفسرة للكساد التضخمي في الدول الرأسمالية؛
- تطورات الكساد التضخمي؛
- تفسير ظاهرة الكساد التضخمي من طرف المدارس الاقتصادية.

أولا- الكساد التضخمي: مفاهيم أساسية

1. مفهوم الكساد التضخمي

الكساد التضخمي ظاهرة اقتصادية حديثة بدأت في البلدان الصناعية الرأسمالية في منتصف سبعينيات القرن الماضي، حيث يسود الاقتصاد مزيج من الكساد الاقتصادي والتضخم في آن واحد، مما يؤدي إلى حدوث ارتفاع في البطالة ومستوى الأسعار معا.

وتعد هذه الظاهرة مخالفة لتنبؤات النظرية الاقتصادية عامة والنظرية الكنزية خاصة، واللتين تؤكدان على أن البلدان الصناعية عليها الاختيار بين انخفاض في معدلات البطالة والقبول بارتفاع في المستوى العام للأسعار، وبين ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض في الأسعار.

يعرف"باري سيجل" الكساد التضخمي أنه ذلك الوضع الذي تتزامن فيه معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد. (*IbrahimL. AWAD,* 2007 .p.25)

ويعرّفه « *Helliwell* » أنه الحالة التي يوجد فيها التضخم جنبا إلى جنب مع الركود. (*IbrahimL. AWAD, 2007 .p.25*)

كما يعرّفه "فرهاد محمد علي" أنه ظاهرة اقتصادية تعبّر عن تلك الفترات الزمنية التي تشهد حدوث حالات في ارتفاع معدلات البطالة المصحوبة بارتفاع معدلات الزيادة في التضخم. (فرهاد محمد علي، 1993، ص. 489)

تثير التعاريف السابقة للكساد التضخمي إشكالية جوهرية تخص مستوى ومعدل كلّ من التضخم والبطالة. وبعبارة أخرى، هل يكفي أن يكون كلّ من معدل التضخم ومعدل البطالة مرتفعين في اقتصاد ما، حتى نستطيع الحكم أنّ هذا الاقتصاد يتسم بالكساد التضخمي، أم يجب أن يكون كلّ من معدل التضخم ومعدل البطالة في ارتفاع مستمر حتى نقرّ بنفس الحكم، وإذا كان وصول كلّ من معدل التضخم ومعدل البطالة إلى مستويات مرتفعة كافيا للحكم أن هذا الاقتصاد يعاني من الكساد التضخمي، فما هو ذلك المستوى؟

إنّ الإجابة عن التساؤلات السابقة يتطلب الأمر التطرق إلى مؤشر الكساد التضخمي، وهو ما سنتناوله في النقطة الموالية.

2. المؤشر المستخدم لرصد الكساد التضخمي

عند قياس الركود التضخمي في اقتصاد ما، يعتمد الاقتصاديون على مؤشر مركب من مجموع معدلي التضخم والبطالة، وهذا المؤشر يسميه البعض معدل الكساد التضخمي، أو معدل التضخم الكسادي، ويسمى أيضا مؤشر الاضطراب، (رمزي زكي، 1980، ص ص. 68-69) حيث أنّ:

معدل الكساد التضخمي= معدل التضخم + معدل البطالة

ووفق المؤشر السابق، أشارت إحدى الدراسات الخاصة بالكساد التضخمي إلى أنه في حالة تجاوز معدل الكساد التضخمي في اقتصاد ما نسبة 10٪ مع ارتفاع كلّ من معدل التضخم ومعدل البطالة، فإن ذلك الاقتصاد يعاني من الكساد التضخمي.(*Ibrahim L. AWAD, 2007 .p.26*)

3. منحنى فيلبس

في عام 1958 قام الاقتصادي "فيلبس"بدراسة تطبيقية عن الاقتصاد الانجليزي، مستخدما إحصائيات وبيانات خاصة بالبطالة والأجور النقدية، وهذا خلال الفترة 1861-1957. (A.W. PHILLIPS, , p. 282)[1]

وقام فيلبس في هذه الدراسة بتقدير العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور كمؤشر لمعدل التضخم، باعتبار أن الأجور تمثل نسبة هامة من التكاليف ومن ثم الأسعار.

وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم، فعندما يرتفع معدل البطالة يميل معدل التضخم إلى الانخفاض، وفي الوقت الذي ينخفض فيه معدل البطالة يميل معدل التضخم إلى الارتفاع. وتم تمثيل هذه العلاقة في منحنى شهير يسمى منحنى فيلبس كما هو موضح في الشكل الموالي.

شكل رقم 1: منحنى فيليبس

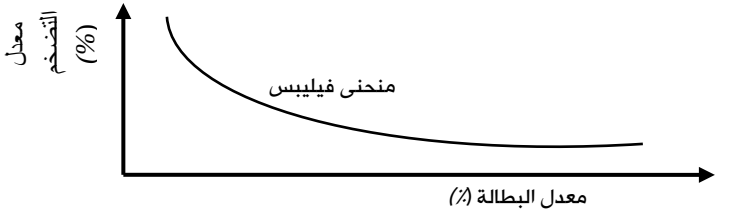

المصدر: بول. ساموبلسون، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2001)، ص. 620.

يوضح منحنى فيلبس العلاقة التبادلية في نظرية التضخم، ووفقا لوجهة النظر هذه، يمكن للدولة شراء مستويات أدنى من البطالة إذا كانت مستعدة لدفع ثمن أعلى من التضخم. (بول أ. ساموبلسون، 2001، ص. 620)

لقد فسر فيلبس تلك العلاقة العكسية بما يحدث في مراحل الدورة الاقتصادية، ذلك أنه في فترات الرواج الاقتصادي يكون الطلب على اليد العاملة متزايدا ومعدل البطالة منخفضا، ومن ثم يتوفر للعمال الفرصة لطلب زيادة في الأجور. بينما في فترات الانكماش الاقتصادي يكون الطلب على العمال منخفضا ومعدل البطالة مرتفعا، ومن ثم تكون قدرة العمال على المطالبة برفع الأجور محدودة، ويتناقص معدل زيادة الأجور بدرجة كبيرة.

ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم 2: تفسير العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة من منظور مراحل الدورات الاقتصادية

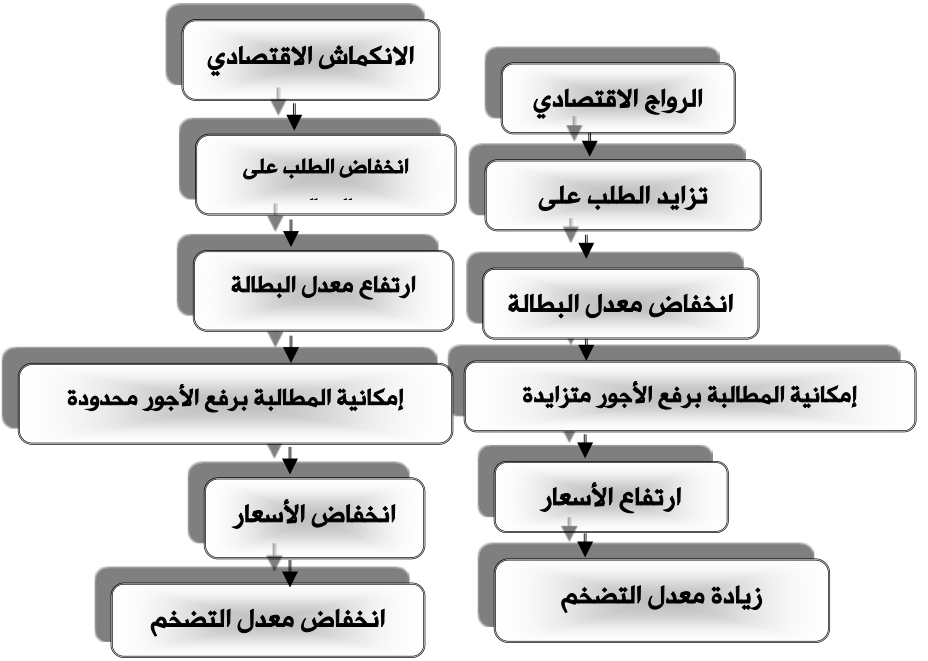

المصدر: من إعداد الباحثين

لقد أيّدت النتيجة التي توصل إليها فيلبس الفكر الكنزي، وسارع عدد من الاقتصاديين في الولايات المتحدة الأمريكية لقياس العلاقة بين معدل التضخم والبطالة، فاتضح لهم وجود علاقة عكسية مما أدى إلى تدعيم نتائج دراسة فيلبس.

ومنذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، تطورت هذه العلاقة بشكل غير متوقع، حيث لم تعد العلاقة بين التضخم والبطالة عكسية، بل أصبحت علاقة طردية أي تزايد معدل البطالة ومعدل التضخم، هذه الظاهرة تسمى بالكساد بالتضخمي.

ثانيا: ملامح ظاهرة الكساد التضخمي في اقتصادات الدول المتقدمة

من الناحية التاريخية يعد اقتران الضخم بالبطالة من الأمور الحديثة وغير المألوفة في الاقتصادات الرأسمالية، ذلك أنه في الفترات التي كانت فيها الأسعار تتجه

نحو الارتفاع يتجه فيها معدل البطالة نحو الانخفاض، وفي الفترات التي يرتفع فيها معدل البطالة يتجه فيها معدل التضخم نحو الانخفاض.

ويمكن متابعة التعرف على ملامح ظاهرة الكساد التضخمي من خلال تحليل معدلات الركود التضخمي لعدد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية***OCDE***خلال الفترة 1962-1985 مثلما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: مؤشر الكساد التضخمي لعدد من دول ***OCDE*** خلال الفترة 1962-1985

السنة	معدل التضخم (%)	معدل البطالة(%)	معدل الكساد التضخمي(%)	معدل نمو أسعار النفط بالعملة المحلية(%)
الولايات المتحدة الأمريكية				
1973-1962	*3.41*	*4.9*	*8.31*	*5.66*
1982-1973	*8.4*	*6.99*	*15.39*	*29.58*
1985-1982	*3.42*	*8.5*	*11.92*	*5.16*
اليابان				
1973-1962	*5.38*	*1.13*	*6.51*	*2.98*
1982-1973	*7.24*	*1.94*	*9.18*	*28.34*
1985-1982	*1.41*	*2.85*	*3.99*	*6.52*
ألمانيا				
1973-1962	*3.78*	*0.74*	*4.52*	*1.87*
1982-1973	*5.09*	*3.65*	*8.74*	*28.2*
1985-1982	*2.36*	*7.83*	*10.19*	*1.15*
إنجلترا				
1973-1962	*5.04*	*1.98*	*7.02*	*6.98*
1982-1973	*14.86*	*5.61*	*20.47*	*34.55*
1985-1982	*5.05*	*11.54*	*16.59*	*5.1*
إيطاليا				
1973-1962	*5.1*	*4.73*	*9.83*	*5.06*
1982-1973	*18.24*	*7.02*	*25.31*	*42.28*
1985-1982	*11.49*	*9.93*	*21.42*	*6.39*
فرنسا				
1973-1962	*4.31*	*1.51*	*5.82*	*4.76*
1982-1973	*11.32*	*4.5*	*15.82*	*35.29*
1985-1982	*7.1*	*8.9*	*16*	*5.26*

Source : Ibrahim L. AWAD, "The Phenomenon of Stagflation in the Egyptian Economy: Analytical Study"**, MPRA Paper**, University Library of Munich, No. 5465(October2007), p.63.

من خلال قراءة أرقام الجدول يتضح ما يلي:

- تصاعد معدلات التضخم لدول محل الدراسة خلال الفترة 1973-1982 مقارنة بنظيرها في الفترة1962-1973. فعلى سبيل المثال، ارتفع معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية من 3.41٪ إلى 8.4٪، أما في اليابان، فقد ارتفع من 5.38٪ إلى 7.24٪، وفي ألمانيا ارتفع من 3.78٪ إلى 5.09٪.
- ارتفاع معدلات البطالة خلال نفس الفترة (1973-1982) مقارنة بنظيرها في الفترة 1962-1973. حيث ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية من 4.9٪ إلى 6.99٪، وفي اليابان ارتفع من 1.13٪ إلى 1.94٪، وفي ألمانيا من0.74٪ إلى 3.65٪.
- إن معظم الدول المبينة في الجدول تعرضت للكساد التضخمي بمعدلات متباينة وفي فترات مختلفة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، كان معدل الكساد التضخمي في كل الفترات أكبر من 8٪، ولكن عند إعادة النظر في معدلات التضخم والبطالة، يمكن القول بأن الفترة 1973-1982 هي التي يمكن أن توصف بالكساد التضخمي، وفي حين أن باقي الفترات يغلب عليها صفة الركود دون التضخم. وفي اليابان، كان معدل الكساد التضخمي في جميع الفترات أقل من 8٪باستثناء الفترة 1973-1982.
- ثمة ارتباط وثيق بين الفترات التي شهدت تصاعد معدلات النمو لأسعار النفط بالعملة المحلية، وتلك التي شهدت تصاعد كل من معدلات التضخم والبطالة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، كان التغير في معدل ارتفاع أسعار النفط بالزيادة (من 5.66٪ إلى 29.8٪)، وقد اقترن بارتفاع كلّ من معدل التضخم (من 3.41٪ إلى 8.4٪)، ومعدل البطالة (من3.41٪ إلى 6.99٪). وينطبق هذا التحليل على جميع دول المقارنة وفي أغلب الفترات.

ثالثا: العوامل المفسّرة للكساد التضخمي في الدول الصناعية

يمكن إرجاع أسباب الكساد التضخمي الذي ساد في سبعينيات القرن الماضي إلى الصدمات النفطية التي سبقت الظاهرة، وإلى السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الدول الغربية للخروج من الأزمة.

1-الصدمة البترولية الأولى1973

أدى الحصار الذي قامت به الدول العربية المصدرة للبترول على الدول الغربية التي كانت تساند إسرائيل إلى ارتفاع أسعار البترول. وبلغة الأرقام، ارتفع سعر البترول من 2.90دولار في أكتوبر 1973إلى11.60دولار في ديسمبر 1973، وصاحب هذا الارتفاع زيادة أسعار السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية على حد سواء. (*Martin Lefebvre*, 2008, *p*. 3)

ونظرا لهذه الصدمة النفطية، اتجهت الدول المستهلكة نحو مصادر أخرى للطاقة، كالطاقات المتجددة، وتطوير التنقيب البترولي خارج دول الأوبيب. ونظرا لبطء تأثير هذه الإجراءات ارتفع الطلب على البترول من طرف الدول الصناعية، مما أدى إلى اختلالات اقتصادية على غرار ارتفاع معدلات التضخم.

من جهة أخرى، أسفر كلّ من تدهور القدرة الشرائية للمواطنين، ونقص ربحية الشركات نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج إلى انخفاض حجم النشاط الاقتصادي.(*MartinLefebvre*, 2008, *p*. 3)

2-الصدمة البترولية الثانية 1979

ساهمت الثورة الإيرانية سنة *1979*، والحرب العراقية الإيرانية إلى توقف صادرات الخام من هذا البلد، مما أدى إلى ارتفاع أسعار البترول، حيث تجاوز سعر البرميل 30 دولارا في جانفي1981. ولقد صاحبه ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية على حد السواء.

شكل رقم3: تطورات أسعار البترول خلال الفترة 1966-2002.

Source : Yves CARSALADE, **Les Grandes Etapes de l'Histoire Economiques** (Editions Ellipses, 2004), p. 286.

3 - السياسات السلبية المتخذة من طرف مختلف الدول لمواجهة الأزمة

أملا في احتواء التضخم، عمدت الدول الصناعية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى خفض نسبة القروض ورفع معدلات الضرائب على الشركات. فعلى سبيل المثال قام مدير البنك الفيديرالي الاحتياطي *PaulVolker* برفع معدلات الفائدة الإسمية إلى 20٪ بهدف احتواء الضغوط التضخمية. غير أن تلك السياسات كان لها الأثر السلبي، إذ أدى هذا الوضع إلى انخفاض الإنتاج والنشاط الاقتصادي. ومن زاوية أخرى، أدّت الإجراءات التمويلية التي اتبعتها الحكومات بهدف إنعاش اقتصادياتها من خلال آلية تنشيط الطلب الفعّال إلى ظهور حالات تضخمية.(*MartinLefebvre*, 2008, *p*. 3)

رابعا: تطورات الكساد التضخمي

يمكن تلخيص التداعيات والتطورات التي صاحبت الكساد التضخمي فيما يلي:(*La crise Economique* : http://cartoflash.free.fr/motcle/pages/criseeco.htm)

- ✓ *1973-1974* : الصدمة البترولية الأولى؛
- ✓ *1975* : بداية تداعيات الكساد التضخمي؛
- ✓ *1976-1979* : تحسّن طفيف في المؤشرات الاقتصادية؛
- ✓ *1976-1979* : تطور ظاهرة المديونية الناجمة أساسا من أموال "البترودولار" *Pétrodollars*؛
- ✓ *1979* : الصدمة البترولية الثانية؛
- ✓ *1980-1982* : عودة تداعيات الكساد التضخمي؛
- ✓ *1985* : انهيار أسعار البترول ؛
- ✓ *1986* : أزمة النفط العالمية.

خامسا: تفسير ظاهرة الكساد التضخمي من طرف مختلف المدارس الاقتصادية

أدّى ظهور الكساد التضخمي في الاقتصاد الغربي في سبعينيات القرن الماضي إلى إثارة الجدل والخلاف من مختلف المدارس الاقتصادية التي استهدفت تفسير هذه الظاهرة مثل المدرسة النقدية والنيوكلاسيكية والنيوكينزية ومدرسة اقتصاديات العرض. وحينما تصدى النقديون خاصة إلى تفسير هذه الظاهرة ألقوا باللوم على

السياسات النقدية والمالية التوسعية التي اتبعتها حكومات الدول الغربية لتحفيز الطلب الكلي وفقا للتعاليم الكنزية.

لقد لقيت نظرية الطلب لكينز بعض النجاح بعد أزمة 1929م، غير أنها لم تستطع معالجة ظاهرة الكساد التضخمي، نظرا لأن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى حدوث العجز في الميزانية العامة للدولة.

كما أن سياسة زيادة الاستهلاك لا تؤدي بالضرورة إلى إنعاش المؤسسات المحلية، كما حدث في فرنسا، حيث أدّى زيادة التحويلات الاجتماعية إلى ارتفاع الواردات.

1. تفسير المدرسة النقدية للكساد التضخمي

لقد عمل الاقتصادي "فريدمان" على إحياء وتنمية النظرية النقدية التي تؤكد أن مقدار النقود المتداولة يشكل العامل الرئيسي في تحديد الأداء الاقتصادي. وفي كتابه "تاريخ النقد في الولايات المتحدة الأمريكية من العام 1867-1960"، أرجع فترات الركود الاقتصادي إلى تضاؤل الكمية المعروضة من النقود، كما أن الإفراط في المعروض من النقود كان السبب في التضخم.

ويرى اقتصاديو المدرسة النقدية أن السبب الجوهري للكساد التضخمي الذي أصاب الدول الصناعية يرجع إلى السياسات النقدية والمالية التوسعية التي لجأت إليها حكومات الدول الغربية في ضوء الوصفة الكنزية، بهدف تحفيز الطلب الكلي، واحتواء الكساد الاقتصادي. (*IbrahimL. AWAD,* 2007 .*p.*25)

فهذه السياسات التوسعية من وجهة نظر النقديين نجم عنها ارتفاع في معدلات التضخم، وعندما حاولت تلك الدول إيقاف ارتفاع التضخم كانت النتيجة تصاعدا في معدلات البطالة مع بقاء معدلات تضخم عند مستويات مرتفعة. (*IbrahimL.AWAD,* 2007. *p.*25)

وحسب مدرسة شيكاغو التي يمثلها "فريدمان"، فإنه ينبغي انسحاب الدولة من الدائرة الاقتصادية والعمل على تحقيق التوازن في الميزانية، ومراقبة التضخم من خلال خفض النفقات الاجتماعية.

2- تفسير المدرسة النيوكلاسيكية للكساد التضخمي

نقطة الخلاف الأساسية بين النقديين والنيوكلاسيك تتعلق بتأثير النقود على مستوى الناتج والتوظيف. ففي حين تؤمن المدرسة النقدية بمثل هذا التأثير في

الأجل القصير، ترى المدرسة النيوكلاسيكية أن النقود ليس لها تأثير على مستوى الناتج والتوظيف، مما يعني أن النقود محايدة تماما.(*IbrahimL. AWAD, 2007 .p.*25)

وإذا كان التضخم يجد تفسيره في السياسات النقدية المحفزة، فإن البطالة عند النيوكلاسيك تجد تفسيرها في عوامل أخرى مثل معدل نمو رأس المال ومعدل نمو قوة العمل والتقدم التكنولوجي. (*IbrahimL. AWAD, 2007 .p.*25)

3- تفسير المدرسة النيوكنزية للكساد التضخمي

يرى النيوكنزيون أن التضخم الذي تعرضت له الدول الرأسمالية منذ سبعينيات القرن الماضي لم يكن مصدره سياسات مالية ونقدية متساهلة، كما يعتقد النقديون والنيوكلاسيك، وإنما كان نتيجة ارتفاع نفقات الإنتاج، والسبب في ذلك هو أن النمو السريع في الإنتاج الصناعي، والمضاربة على المواد الأولية التي نتجت عنه، قد دفعت بأسعار عوامل الإنتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية نحو الارتفاع حتى قبل سبعينيات القرن الماضي، وعندما اتجهت أسعار البترول والمواد الأولية نحو الارتفاع الشديد منذ 1973، فقد أدّى ذلك إلى ارتفاع التضخم وزيادة حدّته، خصوصا مع مطالبة نقابات العمال بزيادة الأجور النقدية. (*IbrahimL. AWAD, 2007 .p.*25)

4- تفسير مدرسة اقتصاديات العرض للكساد التضخمي.

ظهر مصطلح اقتصاديات العرض *Supply-SideEconomics* كبديل لما طرحه كينز عن جانب الطلب. فمن المعروف أن كينز انتهى إلى أن مستوى التشغيل والناتج الوطني يعتمد أساسا على مستوى الطلب الكلي، وبالتالي تؤدي الزيادة في المعروض النقدي إلى تحفيز الطلب الكلي ومن ثم زيادة الناتج والتوظيف. ويؤكد اقتصاديو تلك المدرسة أنه من الخطأ التركيز كليا على جانب الطلب وإهمال العوامل التي يمكنها زيادة فرص التشغيل وزيادة الناتج الوطني.

و في تفسيرهم للركود التضخمي يعتقد أصحاب مدرسة اقتصاديات العرض أن حدوث الكساد التضخمي في سبعينيات القرن الماضي كان مرجعه تطبيق الأفكار الكنزية التي أدت إلى إعاقة النمو الاقتصادي من زاوية وحدوث التضخم من زاوية أخرى.

والشكل التالي يبين المخطط الخاص باقتصاديات العرض.

شكل رقم 4: مخطط اقتصاديات العرض

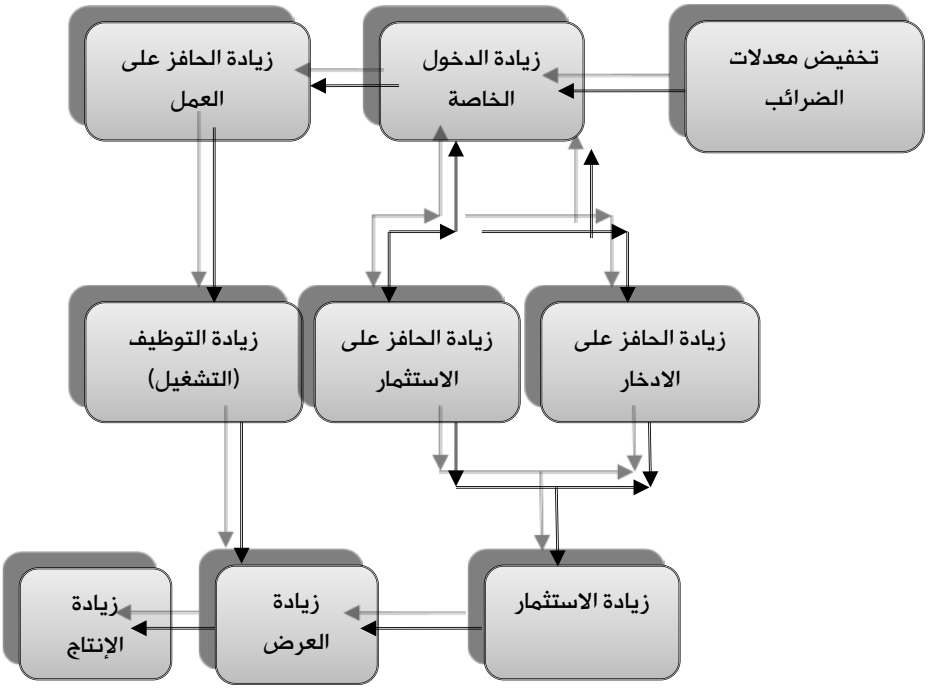

Source: Bruno MARCEL et Jacques TAIEB, **Les Grandes Crises: 1873, 1929, 1973**, 6ème Edition (Paris: Nathan, 2001), p. 6.

يوضح الشكل أعلاه أن مدرسة اقتصاديات جانب العرض تؤكد على الحوافز وخفض الضرائب، ذلك أن تحفيز الناس على العمل والادخار، وإجراء تخفيضات كبيرة في الضرائب يمكن أن يؤدي إلى رفع النمو الاقتصادي، وزيادة العرض الإجمالي.

وتبنى الرئيس رونالد ريغان بقوة مذهب اقتصاديات العرض في الولايات المتحدة الأمريكية (1971-1979)، كما تبنتها رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر (1979-1990)*(Bruno MARCEL et Jacques TAIEB, 2001, p. 6)*

خاتمة

تعد ظاهرة الكساد التضخمي من المشاكل المعقدة التي تواجه معظم اقتصادات الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، فهي تنتج آثارا سلبية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وحقيقة الأمر، لم يكن تباين آراء الاقتصاديين حول تفسير العلاقة بين التضخم والبطالة مقترنا فقط بظهور الكساد التضخمي في نهاية الستينيات من القرن الماضي، وإنما بدأ الخلاف منذ عام 1958، عندما قام فيلبس بنشر نتائج دراسته الإحصائية عن العلاقة بين البطالة ومعدلات التغير في الأجور النقدية. وكانت اختلافات الاقتصاديين آنذاك، تتعلق بمدى مصداقية العلاقة التبادلية التي يعبر عنها بمنحنى فيلبس.

ولقد أدت التطورات والأحداث الاقتصادية في الاقتصاد العالمي في سبعينيات القرن الماضي لتضع التضخم جنبا إلى جنب مع البطالة في اقتصادات الدول المتقدمة، وتقدم في الوقت ذاته برهانا واضحا على انتفاء علاقة المبادلة بين التضخم والبطالة حسب منحنى فيلبس.

وتمثل ظاهرة الكساد التضخمي نقطة خلاف بين العديد من المدارس الاقتصادية التي حاولت تحديد العوامل المفسرة لها، وأدت إلى ثورة فكرية اقتصادية تتجلى في ظهور مدارس اقتصادية جديدة في الاقتصاد الكلي على غرار المدرسة النقدية ومدرسة اقتصاديات جانب العرض.

المراجع:

أ. المراجع العربية

- بول أ. ساموبلسون.(2001). الاقتصاد. ترجمة هشام عبد الله. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- رمزي، زكي.(1980). مشكلة التضخم في مصر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- فرهاد، محمد علي. (1993). "ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، دراسة تحليلية عن الفترة 1954-1993"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، (2).

ب. المراجع الأجنبية

- AWAD. Ibrahim L. *(*October2007*).* "The Phenomenon ofStagflation in the Egyptian Economy: Analytical Study*", MPRA Paper*, University Library of Munich, (5465).
- Carsalade, Yves. (2004). Les Grandes Etapes de l'Histoire Economiques. Paris : Editions Ellipses.
- LEFEBVRE, Martin(2008).. "Les Craintes de Stagflation sont exagérées *",* *Desjardins Etudes Economiques,*: www.desjardins.com/economie.
- MARCEL, Bruno et TAIEB, Jacque. (2001). Les Grandes Crises*:*1873**,** 1929**,** 1973, 6ème Edition. Paris: Nathan.
- PHILLIPS, A.W. (1958). "The Relation Between Unemployment and the Rate of change of Money Wage in the U.K 1861 – 1957 ", *Economica*, 5 (11).